أكد التقرير أن البطالة في منطقة اليورو على حالها فيما ارتفعت ثقة المستثمر

«الوطني»: الأسواق تجاهلت الأنباء الهامة في خضمّ الفوضى السياسية

بدأ الأسبوع باستمرار ارتفاع الدولار الأمريكي مع تلهف الأسواق لسماع أول خطاب عقب الانتخابات للرئيس المنتخب ترامب. وخاب أمل الأسواق لعدم توفير المؤتمر الصحفي أي تفاصيل إضافية بالنسبة للسياسات المالية المحتملة التي تسبب تراجعا كبيرا للدولار وبالنسبة للمخاطر عموما.

وبالرغم من ذكر وجيز جدا «لضريبة كبيرة على الشركات التي تخرج من أميركا» وأن برنامج أوباما للرعاية الصحية سيلغى وسيستبدل به برنامج آخر «في الوقت ذاته تقريبا»، فإن الأسواق إجمالا شعرت بخيبة أمل من عدم التطرق إلى السياسة المالية بشكل خاص.

مقر الاحتياطي الفيدرالي

ارتفاع ثقة المستثمر في منطقة اليورو

- يلن: البطالة قد بلغت الآن مستوى متدنيا وسوق العمل قوي
- بولارد: اللجنة قد تكون في وضع أفضل للسماح بإنهاء إعادة الاستثمار
- ارتفاع الدولار مع تلهف الأسواق لسماع أول خطاب للرئيس ترامب
- هاركر: يمكن النظر في وقف إعادة استثمار الميزانية وتقليصها

الفوضى السياسية

وفي خضمّ كل هذه الفوضى السياسية، اختارت الأسواق أن تتجاهل مجموعة أخرى من الأنباء الهامة حول التعليقات بشأن تقليص الميزانية الصادرة عن مجلس الاحتياط الفدرالي والتعليقات الإيجابية لرئيسة المجلس، جانيت يلن. وبالفعل، كانت تعليقات يلن إيجابية بشكل كبير، إذ قالت إن «البطالة قد بلغت الآن مستوى متدنيا، وإن سوق العمل قوي عموما ونمو الأجور قد بدأ في الارتفاع». وقالت يلن أيضا إن قانون دود – فرانك الخاص بإصلاحات سوق المال وحماية المستهلك قد قام «بتغييرات هامة» وإنها لا ترغب في رؤية «تراجع عنه».

وبالإضافة لذلك، ذكر رئيس مجلس احتياط فيلادلفيا، باتريك هاركر، أن المجلس يمكن أن يبدأ بالنظر في وقف إعادة استثمار الميزانية ويبدأ لاحقا في تقليص الميزانية حين يصل سعر الفائدة على الأموال الفدرالية إلى 100 نقطة أساس.

وكرر رئيس مجلس احتياط سانت لويس، جيمس بولارد، بقوله إن «اللجنة قد تكون في وضع أفضل للسماح بإنهاء إعادة الاستثمار أو لتقليص حجم الميزانية».

وأخيرا وليس آخرا، يتوقع رئيس مجلس احتياط شيكاغو، شارلز إيفانز، أن سياسات تحفيز الرئيس المنتخب دونالد ترامب «ستزيد النمو في السنتين القادمتين.» وأفاد أن واضعي السياسات «يتطلعون إلى تحسين ذلك حين نرى فعليا تقدما في الاقتراحات وترجيحا في تنفيذها.» ومع تبلور التحسنات في التوقع الاقتصادي، ستكون أميركا بحاجة إلى «تسهيل أقل». وقال أيضا في بداية الشهر إن إجراء رفع ثلاث مرات هذه السنة «ليس غير محتمل».

وفي الخلاصة، تم التداول بالدولار الأمريكي عند مستوى أقل في كافة القطاعات خلال الأسبوع، فيما واجهت الأسهم صعوبات في نطاق ضيق مع استمرار الأسواق بالتركيز على التحركات السياسية للرئيس المنتخب الجديد.

الاتحاد الأوروبي

وعلى الجانب الآخر من المحيط، تبقى السياسة أيضا هي المحرك الرئيس للاقتصاد. ففي بريطانيا، جددت رئيسة الوزراء، تريزا ماي، مخاوفها من خروج صعب من الاتحاد الأوروبي، إذ أنها تميل ضد إبقاء بريطانيا «لأجزاء صغيرة» من عضويتها في الاتحاد الأوروبي. وفسرت الأسواق هذه الكلمات كإشارة إلى أن رئيسة الوزراء تعطي السيطرة على حدود الدولة أولوية على النفاذ إلى السوق الأوروبية الموحدة. وكررت أنها «تميل إلى القول إن الناس الذين يفهمون الأمر خطأ هم أولئك الذين ينشرون أشياء تقول إني أتحدث عن خروج صعب من الاتحاد الأوروبي، أو إنه لا يمكن تجنب ذلك مطلقا. أنا لا أقبل مصطلحات صعب وسهل بالنسبة للخروج من الاتحاد الأوروبي». وجاءت تعليقات رئيسة حكومة اسكتلندا، نيكولا ستورجون، لتضيف المزيد من التوتر بقولها إنها لا «تخادع» حين تتحدث عن استفتاء ثان على استقلال اسكتلندا.

وبالطريقة نفسها، تجاهلت الأسواق الأرقام الاقتصادية البريطانية بأفضل مما كان متوقعا، مشيرة إلى أن الاقتصاد يستمر في أدائه الجيد نسبيا على الرغم من عدم اليقين السياسي. وبالرغم من أن بيانات الإنتاج الصناعي والتصنيع والصادرات جاءت كلها فوق إجماع التوقعات، فقد استمر المستثمرون بتجنب الجنيه بسبب المسار غير الواضح للحكومة بشأن المفاوضات الأوروبية.

وفي الخلاصة، على صعيد العملات، بدأ الدولار الأسبوع متقلبا عند 102.24 وبلغ أدنى مستوى له منذ 25 يوما عند 100.72، ثم تمكن من إنهاء الأسبوع عند 101.22.

وبدأ الجنيه الإسترليني الأسبوع عند 1.2266 وبلغ أدنى مستوى له مقابل الدولار عند 1.2036. ولكن الجنيه ارتفع مع صدور بيانات اقتصادية إيجابية وتمكن من إنهاء الأسبوع عند 1.2180.

وبالرغم من أن العديد من الانتخابات ستشكل خطرا في 2017، تمكن اليورو من استعادة بعض خسائره خلال الأسبوع. ولم يكن ارتفاع اليورو بسبب أحداث في منطقة اليورو، ولكن بسبب أحداث في أميركا وبريطانيا. وبعد أن تمكن من بلوغ أعلى مستوى له عند 1.0684 لفترة قصيرة، أنهى اليورو الأسبوع عند 1.0647.

وعلى صعيد السلع، كانت هناك أنباء بأن السعودية قد خفضت إمدادات الخام لشهر فبراير إلى مصافي تكرير في الهند وجنوب شرق آسيا، من أجل الالتزام بصفقة أوبك، ولكنها أبقت على معظم صادراتها إلى باقي آسيا على حالها للشهر الثاني، وذلك بحسب تقارير من الأسواق.

وتراجعت أسعار النفط بشكل طفيف بعد أن قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إنها تتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الخام هذه السنة بمقدار 110،000 برميل ليصل إلى 9 مليون برميل يوميا مقارنة بسنة مضت بسبب ارتفاع أسعار النفط. وارتفع الذهب بسبب تراجع الدولار نحو مستوى $1،200.

أسواق الوظائف

ارتفع عدد الوظائف الجديدة بشكل هامشي من 5.45 مليونا في أكتوبر إلى 5.52 مليونا في نوفمبر، وكان أقل من توقعات السوق البالغة 5.59 مليونا. وعلى مدى الشهر، بقي معدل المستقيلين من وظائفهم عند 2.1% وبقي معدل المسرّحين من العمل على حاله عند 1.1%. ويشير المستوى المرتفع لعدد الوظائف الجديدة إلى أن ظروف سوق العمل تبقى قوية.

والدليل الآخر على قوة سوق العمل هو طلبات البطالة التي سجلت 247،000 هذا الأسبوع، أي أنها ارتفعت بواقع 10،000 عن مستوى الأسبوع السابق. ويسجل ذلك الأسبوع 97 على التوالي التي تسجل فيه الطلبات الأولية قراءة دون 300،000، وهي القراءة الممتدة الأطول منذ 1970.

وعلى صعيد مختلف، ارتفعت مبيعات التجزئة الأمريكية في ديسمبر على خلفية ارتفاع الطلب على المركبات، لتقدم بذلك المزيد من الدلائل على أن الاقتصاد أنهى الربع الأخير بزخم إيجابي. وفي الشهر السابق، ارتفعت مبيعات التجزئة من نمو قليل بنسبة 0.2% في نوفمبر إلى 0.6%. وكان وراء ارتفاع المبيعات التسوق لعطلة أعياد ديسمبر، ما يعكس ثقة بعد الانتخابات وارتفاعا قويا في أجر الساعة. وارتفعت المبيعات، لكامل 2016، بنسبة 3.3%، لتتخطى بذلك نسبة ارتفاع السنة السابقة البالغة 2.3%.

مخزونات الجملة

ارتفعت الأرقام النهائية لمخزونات الجملة الأمريكية في نوفمبر بأكثر من المتوقع، لتسجل أكبر ارتفاع لها منذ سنتين ولتشير إلى أن استثمار المخزون سيدعم مجددا النمو الاقتصادي في الربع الأخير. فقد ارتفعت مخزونات الجملة بعد المراجعة لتظهر ارتفاعا بنسبة 1.0% على أساس شهري عن نوفمبر. وكان ذلك هو الارتفاع الأكبر منذ نوفمبر 2014. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع مكون مخزونات الجملة الذي يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.7% في نوفمبر.

وجاء نمو سعر المنتج في أميركا متماشيا مع توقعات الاقتصاديين في ديسمبر البالغة 0.3% و1.6% على أساس سنوي، وهو الارتفاع السنوي الأكبر خلال سنتين تقريبا فقط. وكان وراء ارتفاع أسعار المنتج بشكل أساس ارتفاع أسعار الطاقة التي ارتفعت بشكل حاد بنسبة 2.6% خلال الشهر السابق. وارتفعت أسعار المنتج الأساس، التي تستثني أسعار الغذاء والطاقة، بنسبة 0.2% في ديسمبر بعد أن ارتفعت بنسبة 0.4% في نوفمبر.

أوروبا والمملكة المتحدة

انقلبت ثقة المستثمر إيجابا بشكل مفاجئ، ما يعني المزيد من النمو المحتمل مستقبلا في منطقة اليورو. وارتفع مؤشر منطقة اليورو بمقدار 8.2 نقطة وبلغ أعلى قيمة له منذ أغسطس 2015،بارتفاعه من 10.0 في الشهر السابق إلى 18.2 هذا الشهر. وفي الوقت نفسه، يتوقع الاقتصاديون المزيد من الارتفاع الاقتصادي المحتمل لأوروبا الشرقية والنمسا بسبب العلاقات القوية مع شرق أوروبا.

وبقي معدل البطالة في منطقة اليورو على حاله عند 9.8% في نوفمبر مقارنة بالشهر السابق، متماشيا مع توقعات إجماع السوق. وهذا هو أدنى معدل منذ يوليو 2009، وتراجع عن معدل نوفمبر البالغ 10.5%. وارتفع معدل بطالة الشباب من20.9% سابقا إلى 21.2%، بالرغم من وجود تراجع صاف نسبته 21.8% قبل سنة. وبقيت البطالة الألمانية عند مستوى متدن قياسي نسبته 4.1% وتراجع معدل البطالة الفرنسي من 9.7% إلى 9.5%. وعلى عكس ذلك، ارتفع معدل البطالة الإيطالي من 11.8% إلى 11.9% مقارنة بارتفاعه بنسبة 11.5% قبل سنة مضت، الأمر الذي يبقي على القلق المحيط بالضعف الإيطالي الهيكلي.

الإنتاج البريطاني

ارتفع الإنتاج التصنيعي البريطاني في نوفمبر بنسبة 1.3% على أساس شهري، أي أعلى بكثير من توقعات السوق البالغة 0.5%. وكان سبب ارتفاع الإنتاج ارتفاع في إنتاج المناجم والمحاجر عقب نهاية فترة صيانة قطاع النفط والغاز وارتفاع في التصنيع. وارتفع مجموع الإنتاج الصناعي بنسبة 2.1% في نوفمبر، مشيرا إلى أن هذا القطاع سيسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير.

ونسبة المعدل السنوي لنمو التصنيع حاليا هي 1.2%، ولكن مؤشر مديري الشراء متسق تاريخيا مع النمو السنوي البالغ حوالي 3% على أساس سنوي. ومن الأكيد أن تراجع الجنيه سيعزز التنافسية العالمية وبالتالي يجب أن يكون داعما لصادرات السلع المصنعة.

المساكن البريطانية

ارتفعت أسعار المساكن البريطانية في الربع النهائي من العام بنسبة 2.5% عن الربع السابق. وارتفع المعدل السنوي للنمو، للشهر الثاني على التوالي، من 6.0% في نوفمبر إلى 6.5% في ديسمبر. ويتوقع أن يخف الطلب على الإسكان خلال 2017 بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي، والضغط على التوظيف، وتخفيض القدرة الإنفاقية، إلى جانب القيود على القدرة على تحمل التكاليف.

ولكن يجب أن يستمر تواصل النقص في العقارات المعروضة للبيع، والمستويات المتدنية لبناء المساكن، واسعار الفائدة المنخفضة استثنائيا، بدعم أسعار المساكن البريطانية. ولكن بدأ مجموع مبيعات المساكن البريطانية برسم صورة مغايرة في الأشهر من سبتمبر إلى نوفمبر، حيث كانت المبيعات أقل بنسبة 9% عن الفترة نفسها من السنة الماضية.

المستثمر الياباني

ارتفعت ثقة المستثمر الياباني في ديسمبر عن الشهر السابق، وهو التحسن الأول منذ ثلاثة أشهر، ووصلت إلى أعلى مستوى لها منذ أكثر من ثلاث سنوات. وتأتي هذه الأنباء وسط أداء قوي لسوق الأسهم الياباني وتراجع الين. ومن ناحية أخرى، لا يزال المؤشر في انكماش عند 43.1 في ديسمبر، مرتفعا بمقدار 2.2 عن الشهر السابق.

التضخم الصيني

ارتفع تضخم المستهلك الصيني بوتيرة بطيئة ولكن مستقرة، فيما تحسنت أسعار المنتج بحدة، ما يشير إلى تحسن الإنتاجية والنمو في الاقتصاد. فقد تقدم سعر المستهلك بنسبة 2.1% على أساس سنوي، بعد أن ارتفع بنسبة 2.3% في نوفمبر. ولكن أسعار المنتج الصيني ارتفعت بأكبر قدر لها في ديسمبر منذ اكثر من خمس سنوات مع ارتفاع أسعار الفحم وغيره من المواد الخام، ليضيف ذلك إلى التوقعات بأن التضخم العالمي قد يكون أقوى في 2017. فقد قفز مؤشر سعر المنتج بنسبة 5.5% عن سنة مضت، وهو الارتفاع الأكبر منذ سبتمبر 2011، مقارنة بارتفاع نسبته 3.3% في نوفمبر.

«فيزا» تعلن فوز اثنين بسيارتين فاخرتين ضمن حملتها «عروض تتجاوز المستحيل»

الفائز الاول يتسلم الجائزة

الفائز الثاني يتسلم الجائزة

أعلنت «فيزا»، الشركة العالمية لتقنيات الدفع المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز (NYSE:V) وشريك المدفوعات الرسمي لمهرجان دبي للتسوق 2017، عن فوز اثنين من سعداء الحظ حاملي بطاقات فيزا، بسيارتي «إنفينيتي كيو إكس 50» الكروس اوفر الفاخرة الرياضية متعددة الاستخدامات ضمن حملتها الترويجية «عروض تتجاوز المستحيل» في مهرجان دبي للتسوق 2017.

وكان كل من تنسي ثامبي وهولي ديكنز قد قام بدفع مبلغ 25 ألف درهم مقابل سيارة «إنفينيتي كيو إكس 50» بدلا من سعرها التجاري البالغ 181 ألف درهم، أي بخصم مذهل يقدر بنحو 86% مقدم من شركتي «فيزا» و«العربية للسيارات».

وتستمر حملة «فيزا» التي تشهد نجاحا كبيرا، حتى 28 يناير 2017. وتوفر هذه العروض المذهلة لحاملي بطاقات «فيزا» منتجات فاخرة أخرى، مثل الذهب والمجوهرات والساعات وهواتف «آيفون»، وحتى الاستمتاع بتجربة سينمائية متكاملة ومشاهدة أحدث الأفلام مع العائلات والأصدقاء عند شراء تذكرة سينما واحدة فقط. ويتم يوميا الكشف عن هذه العروض الحصرية وتتوافر بنظام الأفضلية لأول زائر أو حاصل على الخدمة.

وأعرب تنسي ثامبي عن سعادته بالفوز بقوله: «تعد هذه هي المرة الأولى بالنسبة لي التي أشارك فيها في عروض كبرى، وقد كنت في غاية السعادة عندما علمت من «فيزا» بفوزي في الحملة لا سيما وأن هناك المئات ممن شاركوا فيها أيضا. وأود أن أشير إلى أن حملة 'فيزا' 'عروض تتجاوز المستحيل' تعد من المبادرات الفريدة في مهرجان دبي للتسوق، ويسعدني أنني كنت أحد المشاركين. وعلى الرغم من أن الأمر قد يبدو مرعبا لأول وهلة مع أعداد الناس الكبيرة المشاركة، إلا أنني أقول إن الحظ حليف من يحاول».

أما هولي ديكنز فقد اعتقدت في البداية أن الأمر مجرد خدعة، وقالت: «عندما تلقيت المكالمة الهاتفية التي تخبرني بفوزي في 'عروض تتجاوز المستحيل' أصابتني حالة من الذهول. وقد كنت في العمل في ذلك الوقت وعندما أخبرت زملائي بالأمر كانوا على قناعة من أنها خدعة. ولكن عندما وقفت في صالة عرض 'إنفينيتي' عرفت أن الأمر حقيقة، وبعد أسبوع كانت السيارة ملكي رسميا».

ولا يزال بإمكان المتعاملين الاستفادة من العروض المستحيلة التي تقدمها «فيزا» من خلال الاشتراك عبر الموقع الإلكتروني .www visamiddleeast.com/dsf. وسيتلقى حاملو بطاقات «فيزا»المسجلين إشعارات يومية على بريدهم الإلكتروني أو من خلال الرسائل النصية القصيرة حتى تاريخ 28 يناير ليتاح لهم الحصول على العروض تبعا للزيارة الأولى أو استنادا لأول طالبي الحصول على الخدمة.

وتعقيبا على ذلك، قال كريم بيج، مدير قسم التسويق في «فيزا» الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «تشهد «فيزا» عاما آخرا من النجاح لعروضها المستحيلة خلال مهرجان دبي للتسوق. ومما يشجع ويبعث على السرور رؤية المزيد من المستهلكين يستخدمون بطاقات الخصم المباشر أو البطاقات الإئتمانية بكل ثقة بدلا من حمل مبالغ كبيرة من المال. وبفضل شراكتنا الطويلة التي تمتد لعشرين عاما مع مهرجان دبي للتسوق، تمكنت 'فيزا' من إطلاق العديد من العروض المشوقة بالتعاون مع شركائها لمكافأة المتسوقين خلال هذا الحدث السنوي المرموق من خلال عروض مستحيلة لم يكن أحد ليتوقعها عادة».

«جلوبل»: 12.5 بالمئة النمو المتوقع لقطاع الرعاية الصحية الخليجي حتى 2020

توقعت شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) نمو قطاع الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة نمو سنوي مركب 12ر5 بالمئة حتى عام 2020.

وقالت الشركة في تقرير متخصص أصدرته امس الأحد إن الاستثمارات الكبرى في قطاع الرعاية الصحية بدول الخليج أدت على مدى العقود القليلة الماضية إلى تحسن كبير في نتائج الوضع الصحي بالمنطقة.

وأضافت أنه رغم ارتفاع الانفاق على الرعاية الصحية خلال السنوات القليلة الماضية فإن مستوى تلك النفقات لا يزال منخفضا عند تطبيق بعض المؤشرات المختلفة للمقارنة بالمجتمع الدولي.

وأوضحت أنه بالنظر إلى الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتبين أنه يبلغ أقل من النصف مقارنة بما يتم انفاقه في الدول المتقدمة.

وذكرت أن مملكة البحرين لديها أعلى معدل إنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 5 بالمئة خلال عام 2014 في حين بلغ إنفاق دولة قطر على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1ر2 بالمئة.

وأفادت بأن دول الخليج انفقت 4ر64 مليار دولار أمريكي على الرعاية الصحية في العام 2014 مقابل 3ر58 مليار دولار أمريكي في 2013 بارتفاع بلغت نسبته 5ر10 بالمئة على أساس سنوي.

وبينت (جلوبل) أن النمو السكاني يعد القوى المحركة لخدمات الرعاية الصحية لأي دولة موضحة أن إجمالي التعداد السكاني لدول الخليج بلغ نحو 53 مليون نسمة عام 2015.

وتوقعت تزايد التعداد السكاني في دول الخليج بمعدل نمو سنوي مركب لعشر سنوات مقبلة بنسبة 4 بالمئة «وهو معدل مرتفع مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 2ر1 بالمئة».

وقالت إن متوسط العمر المتوقع للفرد في دول الخليج ارتفع إلى 4ر76 سنة عام 2014 مقابل نحو 62 سنة عام 1970 وذلك وفقا لبيانات البنك الدولي.

وأضافت أن المجتمعات التي تضم نسبة كبيرة من كبار السن تستنزف مصادر الرعاية الصحية مبينة أن 80 بالمئة من احتياجات الرعاية الصحية للفرد تحدث بعد سن التقاعد.

وأوضحت أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي قامت اخيرا بطرح التأمين الصحي الإلزامي لتلبية الطلب المتزايد على الرعاية الصحية وتقليص أعباء نفقات الرعاية الصحية على القطاع العام.

وأشارت الى أن تلك المبادرة أدت إلى ارتفاع حصة القطاع الخاص في البنية التحتية للرعاية الصحية ونمو إنشاء مرافق الرعاية الخاصة مما أدى إلى التوسع في استخدام الرعاية الصحية في المنطقة.

ولفتت الى أن عدد المستشفيات في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 600 مستشفى في العام 2008 ثم ارتفع هذا العدد إلى 684 مستشفى بحلول العام 2013 بنمو سنوي مركب بلغت نسبته 7ر2 بالمئة.

وأفادت بأن مستشفيات القطاع العام هيمنت على قاعدة مستشفيات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 62 بالمئة من إجمالي عدد المستشفيات عام 2013.